

Distr.: General
18 November 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البنود 138 (ص) و 141 و 149 من جدول الأعمال
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

التقرير التاسع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2021

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين (A/75/9)؛ وتقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير المتخذة لزيادة التنوع فيها (A/C.5/75/2)؛ وتقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية الناشئة عن تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/75/3)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/5/Add.16)؛ والتقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره المشار إليه أعلاه (A/75/318). وكان معروضاً على اللجنة الاستشارية، إضافة إلى ذلك، مذكرة من الأمين العام عن عضوية لجنة الاستثمارات.

2 - واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقارير المذكورة أعلاه والمذكرة المقدمة من الأمين العام، مع رئيس مجلس الصندوق المشترك، وممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق، والرئيس



التنفيذي لإدارة الصندوق، وأعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودود خطية وردت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ثانياً - أداء الصندوق في عامي 2019 و 2020

ألف - الأداء المالي

استعراض مالي عام

3 - يشير مجلس الصندوق المشترك إلى أن عدد المشتركين في الصندوق ازداد خلال عام 2019 من 128 594 مشتركاً إلى 131 583 مشتركاً (أو 2,3 في المائة)، كما ارتفع عدد الاستحقاقات الدورية من 78 716 استحقاقاً إلى 79 975 استحقاقاً (أو 1,5 في المائة). وكان الصندوق يضم 24 منظمة عضواً. وبلغت مدفوعات الاستحقاقات والمصروفات 2,7 بليون دولار وتجاوزت الاشتراكات بما قدره 11 مليون دولار (A/75/9، الفصل الأول، الفقرة 2، والفصل الثالث، الفقرات 11 و 13 و 14).

4 - ويشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن صافي الأصول المتاحة للاستحقاقات بلغ 72,03 بليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مما يعكس زيادة قدرها 11,26 بليون دولار، أو 18,53 في المائة، مقارنة بصافي الأصول المتاحة للاستحقاقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وبلغت إيرادات الاستثمار 11,36 بليون دولار، مما يعكس زيادة في القيمة العادلة للاستثمار قدرها 10 بلايين دولار (A/75/5/Add.16، الفصل الثاني، الفقرات 7 إلى 9). ووفقاً لمجلس الصندوق المشترك، بلغ العائد الاسمي للصندوق في عام 2019 ما نسبته 18,7 في المائة مقارنة مع المؤشر المرجعي للأداء البالغ 19,6 في المائة (A/75/9، الفصل الثالث، الفقرة 15). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ضعف الأداء في ضوء المؤشر المرجعي يعود أساساً إلى استثمارات السوق الخاصة، والزيادة في المركز النقدي للصندوق، والانتقال إلى حافظة الإيرادات الثابتة الجديدة نتيجة للمؤشر المرجعي الجديد لاستثمارات الدخل الثابت.

5 - وعند توجيه مزيد من الاستفسار عن أداء الصندوق في ضوء المؤشر المرجعي، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول 1 الذي يتضمن مقارنة عائدات الصندوق من الاستثمارات بعائدات صندوقين مماثلين من صناديق المعاشات التعاقدية في الولايات المتحدة، وهما: نظام التقاعد للموظفين العموميين في كاليفورنيا ونظام التقاعد للمعلمين في ولاية أوهايو.

الجدول 3

معدل العائد الاسمي لاستثمارات الصندوق حسب فئة الأصول، 2016-2020

(النسبة المئوية)

معدل العائد الاسمي						
العائد لسنة واحدة	عائد لسنة واحدة	عائد لسنة واحدة	عائد لسنة واحدة	العائد للسنة الحالية حتى تاريخه	العائد للسنة الحالية حتى تاريخه	فئات الأصول
31 كانون الأول/ديسمبر 2016	31 كانون الأول/ديسمبر 2017	31 كانون الأول/ديسمبر 2018	31 كانون الأول/ديسمبر 2019	30 حزيران/يونيه 2020	30 أيلول/سبتمبر 2020	
7,5	24,8	(9,2)	27,9	(4,9)	3,4	حصول الملكية
11	18,3	12,4	14,7	(3,47)	(3,33)	الأسهم الخاصة
9,2	10,8	10,2	7,2	(2,15)	(1,35)	العقارات
5,8	9,1	-5,6	8,10	(10,88)	(11,66)	الأصول العقارية
(1,4)	7,5	-1,0	6,50	4	4,2	الإيرادات الثابتة
(0,4)	5,1	(0,1)	2,00	(0,27)	(0,17)	النقدية ومكافئات النقدية
5,2	18,6	(4,7)	18,7	(2,3)	2,6	المجموع
3,1	16,2	(6,5)	16,0	(2,6)	1,3	معدل العائد الحقيقي

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه على الرغم من التقلبات في الربع الأول من عام 2020، استعادت الأسواق المالية في المتوسط عافيتها في عام 2020، وفي 30 أيلول/سبتمبر 2020، بلغت القيمة السوقية للاستثمارات 73,76 بليون دولار، وبلغ معدل العائد الحقيقي للسنة الحالية حتى الآن 1,3 في المائة.

8 - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بأداء استثمارات الصندوق وتشير إلى أن الجمعية العامة شددت، في قراراتها **265/71** و **262/72** ألف و **274/73**، على أهمية أن يحقق الصندوق معدل العائد الحقيقي السنوي المستهدف وهو 3,5 في المائة (انظر أيضا الوثيقة **A/74/7/Add.14**، الفقرة 14، والوثيقة **A/73/489**، الفقرة 18).

9 - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية ببعض المعلومات عن تكاليف وفوائد موازنة استثمارات الصندوق مع استثمارات المؤشرات الدولية التي يستخدمها الصندوق بوصفها مؤشرا مرجعيا، بدلا من إدارة استثمارات الصندوق داخليا. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تقدم هذه المعلومات المستكملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وأن يتم إدراج معلومات مستكملة في التقرير المقبل عن استثمارات الصندوق.

استراتيجية الاستثمار

10 - يشير الأمين العام في تقريره عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير المتخذة لزيادة التنوع فيها (**A/C.5/75/2**) إلى أن الصندوق، من حيث التنوع حسب فئة الأصول، بصدد القيام تدريجيا ببناء نطاق تعهداته في استثمارات الأسواق الخاصة من أجل بلوغ النسبة

المثلئ من العائدات للمخاطر. وفيما يتعلق بالتنوع حسب العملة، يشير الأمين العام إلى أن استثمارات الصندوق المباشرة في جميع فئات الأصول شملت في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما عدده 33 عملة، منها 65,9 في المائة بدولارات الولايات المتحدة و 34,1 في المائة بعملة أخرى. ومن حيث التنوع الجغرافي، كان لدى الصندوق، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، استثمارات في مائة وتبلدين وسبع مناطق، منها استثمارات مباشرة وغير مباشرة في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية (A/C.5/75/2)، الفقرات 25-27). وتأمل اللجنة الاستشارية في أن توافي الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وفي سياق تقرير الميزانية المقبل بمعلومات مستكملة عن استثمارات الصندوق بحسب البلد والمنطقة الجغرافية.

11 - ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه تم في آب/أغسطس 2019 تحديث بيان سياسة الاستثمار، بما في ذلك بهدف توسيع نطاق الأدوات المالية المتاحة للصندوق ليدبر استثمارات بفعالية أكبر ويتصدى لتزايد التعقيد في بيئة أسواق رأس المال العالمية. واستنادا إلى بيان سياسة الاستثمار الذي تم تحديثه، يجوز لمكتب إدارة الاستثمارات استخدام العقود الأجل المتداولة في السوق وصكوك المقايضة وعقود الصرف الأجنبي الأجل. وإضافة إلى ذلك، يجوز للمكتب أن ينشئ برامج لإقراض الأوراق المالية وأن يدخل في معاملات إعادة شراء. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن استخدام هذه الصكوك يستلزم أن يجري الصندوق تداولاً بالهامش، وهو ما ينطوي على شكل من أشكال الاقتراض. ولذلك، يطلب الأمين العام أن تُسند إليه سلطة الاقتراض لهذا الغرض (المرجع نفسه، الفقرتان 43 و 44). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استخدام الأدوات المالية المشتقة لأغراض التحوط وإدارة المخاطر لا يشكل خرقاً للمعايير الأربعة التي يعتمدها الصندوق وهي السلامة والربحية وقابلية التحويل والسيولة. ووفقاً للممثل الأمين العام، فإن استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط وإدارة المخاطر سيزيد من سلامة الصندوق وربحيته إذ إن هذه الأدوات يتم تداولها في أسواق عالمية عالية السيولة وشديدة التنظيم، ويمكن تحويلها إلى دولارات أمريكية في أي وقت في ظروف السوق العادية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب لن يتخذ مراكز مضاربة مفتوحة عند استخدام الأدوات المالية المشتقة. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن توافي الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير بمعلومات مفصلة عن الاستخدام المقترح للأدوات المالية المشتقة والسلطة التي يتعين أن تُجرى تداولاً بالهامش.

12 - وفيما يتعلق باستراتيجية الاستثمار المستدامة، يشير الأمين العام إلى أن مكتب إدارة الاستثمارات أعلن في أيلول/سبتمبر 2019 عن قراره بتصنيفية الاستثمارات في الشركات المتداولة الأسهم العاملة في قطاع الفحم بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (المرجع نفسه، الفقرتان 41 و 42). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب انضم إلى ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصغرى الانبعاثات الذي تيسره الأمم المتحدة الذي أعلن عنه في قمة العمل المناخي لعام 2019. وهذا الائتلاف هو مجموعة دولية من مستثمرين مؤسسين تمثل أكثر من 4,6 تريليونات دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، وهي ملتزمة بالانتقال بحافظات استثماراتها إلى مستوى صفري من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن التنوع الجنساني في الشركات هو من الاعتبارات الرئيسية في الاستثمارات في المجالين البيئي والاجتماعي وفي مجال الحوكمة بالنسبة لسياسات المكتب المتصلة بالمشاركة أو التصويت بالوكالة. وقام المكتب بتحديث سياسة التصويت بالوكالة الخاصة به في عام 2019 لتشمل شروطاً على مستوى المجلس أكثر صرامة من حيث التنوع الجنساني. وتتص السياسة على التصويت عموماً

ضد جميع الأعضاء الحاليين في لجنة الترشيح أو الامتناع عن التصويت لهم إذا لم يكن هناك عضوة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة.

13 - وتشير اللجنة الاستشارية مجدداً إلى أن الجمعية العامة شددت على وجوب أن تسترشد الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق بمعدل العائد الحقيقي السنوي المستهدف، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تنويع استثماراته وتوزيعها بين الأسواق المتقدمة النمو والأسواق النامية والأسواق الناشئة، وأن يكفل توخي الحذر في تنفيذ القرارات المتعلقة باستثمارات الصندوق في أي سوق، مع مراعاة التامة لمعايير الاستثمار الرئيسية الأربعة، وهي السلامة والربحية والسيولة وقابلية التحويل (انظر أيضاً القرار 262/72 ألف، الجزء الخامس عشر، الفقرة 19؛ والقرار 274/73، الفقرتان 33 و 35).

أداء ميزانية الصندوق في عام 2020

14 - فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتمادات لعام 2020 بلغت 99 073 300 دولار، في حين بلغت النفقات في 30 أيلول/سبتمبر 2020 ما قدره 66 168 300 دولار. ويقدر مجموع النفقات لعام 2020 بمبلغ 91 904 600 دولار، مما يعكس نقصاً في الإنفاق قدره 7 168 700 دولار، أو 7,23 في المائة، مقارنة بالاعتمادات. وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة بمعلومات عن الاعتمادات والنفقات للفترة 2016-2019 بيّنت حالات تجاوز في الإنفاق في عام 2017 (2 369 600 دولار) ونقص في الإنفاق في عام 2016 (22 236 000 دولار) وعام 2018 (10 752 900 دولار) و 2019 (7 716 300 دولار). وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يحسن الصندوق دقة ميزانيته.

باء - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

15 - قدم مجلس مراجعي الحسابات إلى الصندوق في تقريره عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للصندوق لعام 2019 ما عدده 32 توصية، بما في ذلك 10 توصيات رئيسية. وقبل الصندوق جميع التوصيات الـ 32. وتستحق بعض النتائج والتوصيات الرئيسية أن يتم إبرازها.

المؤشر المرجعي لدفع الاستحقاقات

16 - فيما يتعلق بمدفوعات الاستحقاقات، يشير مجلس الصندوق المشترك إلى أنه في عام 2019، تم تجهيز 88,3 في المائة من الاستحقاقات الأولية المتعلقة بنهاية الخدمة في غضون الفترة المحددة في المؤشر المرجعي البالغة 15 يوماً. ومع ذلك، يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه عند اعتبار مستند أساسي غير صالح أو غير متوافر، تُعلّق العملية ويتم إيقاف العمل بالمؤشر المرجعي لقياس الخدمة المقدّمة البالغ 15 يوماً. وبمجرد استلام المستندات المطلوبة، يُستأنف تجهيز الحالة؛ ومع ذلك، يتم تخصيص فترة 15 يوم عمل جديدة لإنجاز العملية. ويوصي مجلس مراجعي الحسابات بوقف فترة أيام العمل الـ 15 فقط في حالة عدم توافر المستندات أو عدم صلاحيتها، ويوصي باستئناف الفترة بمجرد استلام الوثائق اللازمة (A/75/5/Add.16، الفقرات 45-51).

17 - ويرى مجلس الصندوق المشترك أنه لا يوجد أي حالات متأخرة في الصندوق. ومع ذلك، هناك حالات تأخير في مدفوعات الاستحقاقات ناتجة عن عدم توافر مستندات انتهاء الخدمة من المنظمات

المشغلة. ولمعالجة هذه المسألة، زاد الصندوق وتيرة إرسال التقرير المتعلق بالمستندات غير المتوفرة، وعمل مع كل مركز من مراكز كشوف المرتبات وكل بعثة من بعثات حفظ السلام على حل القضايا القديمة المعلقة، ووضع مشروعا تجريبيا لتلقي الإخطارات بانتهاء الخدمة إلكترونيا. وعلاوة على ذلك، أنشأ الصندوق في عام 2020 قسما جديدا للدعم التشغيلي يعمل بالتعاون مع المنظمات المشغلة من أجل تحديد المسائل التي تُعرق تقديم وثائق مستندات الخدمة وحلها بصورة منهجية (A/75/9)، الجزء الثاني، المرفق الخامس (أ).

18 - وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز حتى الآن، فهي لا تزال ترى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود، بسبل منها تعزيز التعاون بين الصندوق والمنظمات الأعضاء، من أجل إنهاء جميع حالات التأخير في دفع الاستحقاقات (انظر أيضا الوثيقة A/74/7/Add.14، الفقرة 10، والوثيقة A/73/489، الفقرة 6).

دور مكتب جنيف

19 - فيما يتعلق بالاتصال بين مكنتي إدارة المعاشات التقاعدية في نيويورك وجنيف، يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن كلا من المكنتين يضطلع بنفس العمليات والإجراءات ذات الصلة بعدد من المجالات المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية، وخدمات العملاء، وخدمات التوعية والخدمات المالية. وهناك مجالات هامة في تلك الخدمات متركزة في نيويورك، وهو ما يمكن أن يفسر انخفاض عدد الموظفين اللازمين لتنفيذ هذه الإجراءات في مكتب جنيف عن عدد الموظفين في مكتب نيويورك، على الرغم من أن كلا من المكنتين يدير ويقدم الخدمات لفائدة نفس العدد تقريبا من المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الموظفين في مكتب جنيف يؤدون المهام دون الاستعانة بمبادئ توجيهية محددة، وأن المخاطر في مكتب جنيف ليست محددة على النحو الصحيح، وأن مكتب جنيف لديه مؤشرات أداء خاصة به وأن المكتب في نيويورك لا يعلم بها (A/75/5/Add.16، الفقرات 19-24).

20 - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضا أن الصندوق يتبع في عام 2020 ممارسة القيادة الوظيفية الكاملة، حيث تكون كل وحدة عمل في مكتب جنيف مسؤولة مباشرة أمام الرؤساء المعنيين في المقر بنيويورك. ومع ذلك، بيّنت الاستعراضات التنظيمية للصندوق التي اضطلع بها مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر أن أوجه التفاعل والترابط بين مكنتي الأمانة في نيويورك وجنيف غير واضحة من حيث المسؤوليات الوظيفية والتسلسل الإداري (المرجع نفسه، الفقرة 25). ويوصي مجلس مراجعي الحسابات، في جملة أمور، بأن يحدد الصندوق بوضوح هيكل المساءلة الإدارية لمكتب جنيف، وأن يكفل تعديل مصفوفة مراقبة المخاطر بحيث تشمل مخاطر العمليات في مكتب جنيف، وأن يضع دليلا عن الإجراءات الإدارية المتعلقة بخدمات العملاء، والشؤون المالية والموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرتان 26 و 27).

21 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة المعاشات التقاعدية قررت في عام 2020، أن تركز مهام الشؤون المالية في نيويورك، وأن تسند إلى الموظفين الماليين الثمانية في مكتب جنيف أدوارا جديدة. غير أن مجلس الصندوق المشترك طلب إلى إدارة المعاشات التقاعدية في دورته السابعة والستين المعقودة في تموز/يوليه 2020 وقف نقل المهام المالية من جنيف إلى نيويورك من أجل استعراض التكاليف

والفوائد والمخاطر والآثار المترتبة على النقل المقترح وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته المقبلة (انظر أيضا الوثيقة A/75/9، الجزء الأول، الفقرة 217).

22 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الصندوق المشترك اقترح في دورته السادسة والستين نقل وظيفة رئيس مكتب جنيف (مد-1) لتصبح أمين مجلس الصندوق المشترك في نيويورك (انظر أيضا الوثيقة A/74/331، الجزء الأول، الفقرة 14، وقرار الجمعية العامة 263/74، الفرع الثامن، الفقرة 11).

23 - وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتعيد التأكيد على أنها تأمل في ألا يؤثر نقل وظيفة من فئة مد-1 من مكتب جنيف على الخدمات التي يقدمها ذلك المكتب (انظر أيضا الوثيقة A/74/7/Add.14، الفقرة 28).

تداول الأوراق المالية للحساب الشخصي

24 - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أنه عملا بسياسة تداول الأوراق المالية للحساب الشخصي الخاصة بمكتب إدارة الاستثمارات، ينبغي أن يتجنب جميع موظفي المكتب أي نشاط يتعلّق بتداول الأوراق المالية لحسابهم الشخصي بما يتعارض مع أنشطة الصندوق. وعلاوة على ذلك، لدى المكتب عدة سياسات امتثال تتناول مسائل مختلفة مثل تداول الأوراق المالية للحساب الشخصي، والأنشطة الخارجية، والهدايا، وحساسية المعلومات، والغش، والفساد. ومع ذلك، يلاحظ مجلس مراجعي الحسابات عدم وجود وثيقة محددة تعين المسؤولين المعتمدين للقيام بالاستثمارات والمسؤولين مباشرة عن قرارات الاستثمار وإدارته الذين ينطبق عليهم سؤالان إضافيان في التصريح المسبق لإصدار أمر التداول، وذلك وفقا لسياسة تداول الأوراق المالية للحساب الشخصي. ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضا أن سياسة المكتب المتعلقة بتداول الأوراق المالية للحساب الشخصي تحظر على الموظفين الدخول في تداولات مفرطة للحساب الشخصي أو تداولات قصيرة الأجل. ومع ذلك، لم يتم تحديد ما يفهم من "الإفراط في التداول للحساب الشخصي" (A/75/5/Add.16، الفقرات 79 و 82 و 84 و 85).

25 - ويوصي مجلس مراجعي الحسابات، في جملة أمور، بأن يقوم مكتب إدارة الاستثمارات بما يلي: (أ) استعراض وتوضيح وتعديل سياسته المتعلقة بتداول الأوراق المالية للحساب الشخصي في المسائل المتعلقة بفرط التداول للحساب الشخصي؛ و (ب) وضع وتنفيذ نظام يتيح تتبع حسابات التداول الشخصية لجميع موظفي المكتب لمنع تضارب المصالح المحتمل مع أنشطة الصندوق؛ و (ج) رصد ومراقبة التضارب المحتمل في مصالح الموظفين (المرجع نفسه، الفقرات 89-91).

26 - وتوافق اللجنة الاستشارية على توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتشدد على أهمية منع ومعالجة تضارب المصالح الفعلي أو المتصور في جميع المجالات والمستويات، وكذلك في الأنشطة الخارجية للموظفين، بما في ذلك عمليات تداول الأوراق المالية لحسابهم الشخصي، مع نشاطهم في الصندوق. وتشدد اللجنة أيضا على أهمية ضمان الامتثال الصارم للسياسات القائمة والالتزام بإطار المساءلة، وتأمل في أن يتم تقديم المعلومات المستكملة في سياق تقرير الميزانية المقبل.

ثالثاً - الميزانية المقترحة لعام 2021

27 - تبلغ تقديرات الميزانية للصندوق لعام 2021 ما قيمته 108 076 300 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7 309 700 دولار أو 7,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وستُغطي تقديرات الميزانية تكاليف مجلس الصندوق المشترك (1 261 900 دولار)، وإدارة المعاشات التقاعدية (59 474 100 دولار)، ومكتب إدارة الاستثمارات (45 309 700 دولار)، ومراجعة الحسابات (1 945 300 دولار). وإضافة إلى ذلك، ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 85 300 دولار تكاليف وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (A/75/9)، الجزء الثاني، الجدول 2).

28 - وتبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية زيادات في الموارد المقترحة للموظفين في عام 2021 مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020 تحت فئات النفقات التالية: (أ) مبلغ 44 277 500 دولار تحت بند الوظائف، يمثل زيادة قدرها 2 123 300 دولار، أو 5 في المائة، وسيغطي ما عدده 312 وظيفة تعكس زيادة صافية قدرها 5 وظائف؛ و (ب) مبلغ 13 097 300 دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، يمثل زيادة قدرها 2 661 900 دولار أو 25,5 في المائة، وسيغطي في معظمه تكاليف 82 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تعكس زيادة صافية قدرها 8 وظائف. وتبلغ الموارد غير المتصلة بالموظفين ما قدره 50 616 000 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 2 524 500 دولار أو 5,2 في المائة (انظر أيضا الوثيقة A/75/9، الجزء الثاني، الجداول 3 و 4 و 5 و 9 و 14 و 15 و 19).

29 - ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء الزيادة الكبيرة المقترحة في الموارد المخصصة لوظائف المساعدة المؤقتة العامة في بند تكاليف الموظفين الأخرى. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أو مجلس الصندوق المشترك استعراض جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الصندوق بغية تحديد الازدواجية المحتملة في المهام والكفاءات، مع ضمان امتثال عملية إنشائها وإدارتها لقرارات الجمعية العامة المنطبقة والنظامين الأساسيين والإداريين لموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما من حيث الاستجابة لعبء العمل في فترات الذروة، ومن حيث إنشائها بعد موافقة الجمعية العامة (انظر أيضا الفقرات 36 و 37 و 38 و 40 والفقرات 48 إلى 50 أدناه).

أمانة مجلس الصندوق المشترك

30 - تمثل الموارد المقترحة لأمانة مجلس الصندوق المشترك في عام 2021، البالغة 1 261 900 دولار انخفاضا قدره 488 600 دولار، أو 27,9 في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2020 (A/75/9، الجزء الثاني، الفقرة 28).

31 - وستتيح الموارد المتصلة بالوظائف البالغة 561 300 دولار، التي تعكس زيادة قدرها 31 300 دولار، استمرار ثلاث وظائف وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-5. ووفقا لمجلس الصندوق المشترك، فإن إعادة التصنيف المقترحة تعكس تزايد الطلبات الواردة من هيئات إدارة الصندوق، وستوفر الدعم الفعال لأمين المجلس في مجمل أعمال التخطيط لكافة خدمات إدارة المؤتمرات وخدمات الدعم التقني التي تقدمها الأمانة إلى المجلس وهيئاته الفرعية، وتطوير تلك الخدمات وإدارتها وتنسيقها وتقديمها (المرجع نفسه، الفقرة 30 (أ)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أمانة مجلس الصندوق المشترك لديها ثلاث وظائف مخصصة (1 مد-1، و 1 ف-4، و 1 من فئة الخدمات العامة

(الرتب الأخرى)). وتلاحظ اللجنة أيضا أن مجلس الصندوق المشترك اقترح بالفعل في تقريره السابق إعادة تصنيف وظيفة موظف لإدارة البرامج من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-5 وأن الجمعية العامة، في قرارها 263/74، لم توافق على هذا التغيير (انظر أيضا الوثيقة A/75/9، الجزء الثاني، الفقرة 21). واللجنة غير مقتنعة بأن رفع رتبة وظيفة موظف لإدارة البرامج من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-5 له ما يبرره في هذه المرحلة. لذا، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إعادة التصنيف. وينبغي تعديل الموارد غير المتصلة بالوظائف وفقا لذلك.

32 - وتمثل الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف البالغة 700 600 دولار نقصانا قدره 519 900 دولار بسبب الاستغناء عن الاحتياج غير المتكرر في بند الخدمات التعاقدية إلى تعيين موظف لشغل وظيفة نائب الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية (254 000 دولار) وبسبب انخفاض في عدد الاجتماعات والمشاركين فيها (423 900 دولار). وهذا النقص سيقلبه جزئيا زيادات تحت بند مصروفات التشغيل العامة، وهي زيادات تتعلق أساسا بالحصة في تكلفة استئجار وصيانة أماكن العمل (105 700 دولار)؛ وتكاليف الموظفين الأخرى المتعلقة بوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (فئة الخدمات العامة) (الرتبة الرئيسية)) لمدة ثلاثة أشهر (26 100 دولار)؛ وسفر الموظفين، الذي يعكس أساسا المشاركة في اجتماعات اللجان (19 900 دولار)؛ والخدمات التعاقدية (6 300 دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان 29 و 30 (ب)).

إدارة المعاشات التقاعدية

33 - تمثل الاحتياجات المقترحة لإدارة المعاشات التقاعدية لعام 2021 البالغة 59 474 100 دولار زيادة قدرها 6 047 700 دولار أو بنسبة 11,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 68).

34 - وتعكس الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف البالغة 26 385 500 دولار زيادة قدرها 1 309 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020، وستغطي تلك الموارد تكاليف 201 وظيفة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7 وظائف. وترد في الجدول 4 معلومات عن التغييرات المقترحة في الوظائف.

الجدول 4

التغييرات المقترحة في وظائف إدارة المعاشات التقاعدية لعام 2021

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام 2020	194	1 أ ع م، 1 مد-2، 4 مد-1، 11 ف-5، 23 ف-4، 33 ف-3، 1 ف-2/1، 10 ع (ر ر)، 108 خ ع (ر أ)، 2 خ ع (ر م)
الوظائف المنشأة	1	1 ف-5
الوظائف المحولة	6	1 ف-5، 2 ف-3، 3 خ ع (ر أ)
الوظائف المعاد تصنيفها	-	1 ف-3 إلى ف-4، 1 خ ع (ر أ) إلى خ ع (ر ر)
الوظائف المنقولة	-	1 ف-4 و 1 ف-3 من برنامج العمل إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، 1 ف-3 من برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة إلى برنامج العمل
الوظائف المقترحة لعام 2021	201	1 أ ع م، 1 مد-2، 4 مد-1، 13 ف-5، 24 ف-4، 34 ف-3، 1 ف-2/1، 11 خ ع (ر ر)، 110 خ ع (ر أ)، 2 خ ع (ر م)

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: فئة الخدمات العامة؛ ر م: الرتبة المحلية؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ ر ر: الرتبة الرئيسية.

35 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك إنشاء وظيفة رئيس لوحدة التحول المؤسسي والمساءلة (ف-5) لكي يضطلع شاغلها بقيادة وحدة جديدة تسعى إلى إدماج الأدوات والتقنيات والاستراتيجيات في تنفيذ التغييرات في مكان العمل وفي إعداد الموظفين وتدريبهم على تبني هذه التغييرات - وقيادتها - بنجاح. وسيتولى شاغل الوظيفة، على وجه الخصوص، مسؤولية رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتغيير التنظيمي في إدارة المعاشات التقاعدية وإسداء المشورة بشأنهما (المرجع نفسه، الفقرة 71 (أ) '1' ب-)، والمرفق الثالث). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً باقتراح إنشاء وحدة جديدة للتحول المؤسسي والمساءلة في إدارة المعاشات التقاعدية، وتأمل أن توضع لها مؤشرات أداء أساسية لتقييم فعاليتها وأثرها على عمل الصندوق.

36 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك تحويل وظيفة واحدة لمساعد خاص للرئيس التنفيذي (ف-5) من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة. ووفقاً لما ذكره مجلس الصندوق المشترك، فإن هذا التحويل سيمكّن من وضع خطة للاتصال الداخلي والخارجي وتنفيذها، بما في ذلك تنسيق جميع أنشطة الاتصال التي تضطلع بها إدارة المعاشات التقاعدية والجهود المشتركة مع مكتب إدارة الاستثمارات (المرجع نفسه، الفقرة 71 (أ) '1' أ-). وبالنظر إلى أن الجمعية العامة لم توافق، في قرارها 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، على الإنشاء المقترح لوظيفة المساعد الخاص (ف-5)، ترى اللجنة الاستشارية أن التحويل المقترح لوظيفة مساعد خاص للرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية (ف-5) من وظيفة مؤقتة إلى وظيفة ثابتة هو مقترح سابق لأوانه وتوصي بعدم الموافقة عليه.

37 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك أيضاً تحويل وظيفة واحدة لمحاسب (ف-3) من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة. ويشير مجلس الصندوق المشترك إلى أن شاغل تلك الوظيفة يتولى مسؤولية إدارة فريق الحسابات المستحقة الدفع، الذي أنشئ في عام 2020 لكي يقوم برصد ومتابعة المبالغ المستحقة الدفع غير المسددة على أساس منتظم، ووضع وتعهد الضوابط الداخلية المطلوبة التي يوصي بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتسوية القيود الدفترية المحاسبية لدى إقفال الحسابات شهرياً وفي نهاية السنة (المرجع نفسه، الفقرة 71 (ب) '1' ب-). وبالنظر إلى أن فريق الحسابات المستحقة الدفع لم يُنشأ إلا في عام 2020، ترى اللجنة الاستشارية أن التحويل المقترح لوظيفة محاسب واحدة (ف-3) من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة ليس له ما يبرره في هذه المرحلة، ولذلك توصي بعدم الموافقة عليه.

38 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك أيضاً تحويل وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة، من أجل تعزيز قسم خدمات العملاء والاتصال والاستجابة على نحو ملائم للحجم الكبير من الاستفسارات الواردة التي كثيراً ما تكون معقدة (المرجع نفسه، الفقرة 71 (ب) '1' أ- '2'). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن التحويل المقترح لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة سيؤدي إلى تعزيز قسم خدمات العملاء والاتصال والاستجابة على نحو أكثر ملاءمة للاستفسارات، لأن مصدر تمويل وظيفة ثابتة أو وظيفة مؤقتة لا علاقة له بأداء شاغل تلك الوظيفة. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على التحويل المقترح.

39 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن 22 وظيفة في إدارة المعاشات التقاعدية، كانت شاغرة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ويشمل ذلك 5 وظائف من الفئة الفنية و 17 وظيفة من فئة الخدمات العامة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن إدارة المعاشات التقاعدية لم تكن تدفع، في 16 تشرين الثاني/

نوفمبر 2020، أي بدل وظيفة خاص فيما يتعلق بالوظائف الثابتة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافي الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بمعلومات مستكملة عن الوظائف الشاغرة.

40 - وتمثل الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة 33 088 600 دولار زيادة قدرها 4 738 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020 (المرجع نفسه، الجدول 9). وتعكس هذه الزيادة الإجمالية أساساً زيادات تحت بنود الإنفاق التالية:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: يتضح من المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن زيادة قدرها 828 700 دولار ستُغطي تكاليف 11 وظيفة جديدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة على النحو التالي: وظيفة موظف لإدارة المشاريع (ف-4)، ووظيفة موظف نظم معلومات (للابتكار التكنولوجي) (ف-4)، ووظيفة موظف إدارة معلومات (ف-4)، ووظيفة موظف اتصالات (ف-3)، ووظيفة محلل نظم (ف-2/ف-1)، وثلاثة وظائف لمساعدين لشؤون المحاسبة (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووظيفة مساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووظيفة مساعد فريق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ووظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في جنيف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة في دائرة نظم إدارة المعلومات (2 ف-4 و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبالنظر إلى أن هذه الدائرة تضم بالفعل ما مجموعه سبع وظائف (2 ف-4، 4 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن ثمة ما يبرر الوظيفة المقترحة لموظف نظم معلومات (للابتكار التكنولوجي) (ف-4)، ولذلك توصي بعدم الموافقة عليها. وفيما يتعلق بالإشياء المقترحة لثلاث وظائف لمساعدين لشؤون المحاسبة في قسم الشؤون المالية، تلاحظ اللجنة أن هذا القسم يضم بالفعل ما مجموعه ثمانية مساعدين لشؤون المحاسبة (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). ولذلك، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن الإشياء المقترحة لهذه الوظائف الثلاثة له ما يبرره. ومن ثم، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشائها. وينبغي تعديل الموارد غير المتصلة بالوظائف وفقاً لذلك؛

(ب) الخدمات التعاقدية: ستغطي زيادة قدرها 2 481 900 دولار أساساً الاحتياجات من الموارد الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) مصروفات التشغيل العامة: ستغطي زيادة قدرها 2 191 000 دولار أساساً الزيادات في تكاليف استئجار وصيانة أماكن العمل (1 608 000 دولار) والخدمات الإدارية المقدمة من الأمم المتحدة (583 000 دولار) (المرجع نفسه، الجدول 9 والفقرة 71). وبالنظر إلى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ترتيبات الدوام المرنة وتكاليف الإيجار في نيويورك، تأمل اللجنة الاستشارية أن يتم استعراض الزيادة المقترحة في تكاليف استئجار وصيانة أماكن العمل من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات وأوجه كفاءة. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وأن تُدرج معلومات مستكملة بشأنها في سياق الميزانية المقترحة المقبلة.

مكتب إدارة الاستثمارات

41 - تبلغ الموارد المقترحة لمكتب إدارة الاستثمارات في عام 2021 ما مقداره 45 309 700 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1 413 300 دولار، أو بنسبة 3,2 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020 (المرجع نفسه، الجدول 14).

42 - وتعكس الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف البالغة 17 330 700 دولار زيادة قدرها 782 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020، وستغطي تلك الموارد تكاليف 108 وظائف، وهو ما يمثل تخفيضاً صافياً قدره وظيفتان مقارنة لعام 2020. ويبين الجدول 5 التغييرات المقترحة في الوظائف.

الجدول 5

التغييرات المقترحة في وظائف مكتب إدارة الاستثمارات في عام 2021

العدد	الرتبة	
110	1 أ ع م، 1 مد-2، 4 مد-1، 12 ف-5، 27 ف-4، 27 ف-3، 3 ف-2/1، 15 خ ع (ر ر)، 20 خ ع (ر أ)	الوظائف المعتمدة لعام 2020
-	1 ف-2/1 إلى ف-3، 1 ف-3 إلى ف-4	الوظائف المعاد تصنيفها
(2)	2 خ ع (ر أ)	الوظائف الملغاة
-	1 ف-5، 1 ف-4، 1 خ ع (ر ر)، 3 خ ع (ر أ) من برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة إلى برنامج العمل، 1 ف-4 من برنامج العمل إلى برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة	الوظائف المنقولة
108	1 أ ع م، 1 مد-2، 4 مد-1، 12 ف-5، 28 ف-4، 27 ف-3، 2 ف-2/1، 15 خ ع (ر ر)، 18 خ ع (ر أ)	الوظائف المقترحة لعام 2021

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: فئة الخدمات العامة؛ ر م: الرتبة المحلية؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ ر ر: الرتبة الرئيسية.

43 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف لشؤون الاستثمارات من رتبة ف-3 إلى رتبة ف-4. ويشير مجلس الصندوق المشترك إلى أن موظف شؤون الاستثمارات المعني سيكلف بالإشراف على نماذج الدخل المتصلة بأمريكا الشمالية، وسيشرف على نحو 118 من الأسهم تمثل أصولاً خاضعة للإدارة وتبلغ قيمتها حوالي 3 بلايين دولار (المرجع نفسه، الفقرة 118 (ب) '1' أ-). ونظراً لعدم ورود معلومات إضافية في تقرير مجلس الصندوق المشترك عن التغيير المقترح في مهام موظف شؤون الاستثمارات (ف-3)، بما في ذلك عن الحافظة التي يديرها حالياً، فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يمكنها من تقييم مبررات إعادة التصنيف المقترحة، ولذلك توصي بعدم الموافقة عليه.

44 - وقد رحبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق، بالمقترح الذي قدمه ممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق، ويدعو إلى ربط تقييم أداء الموظفين الفنيين بما يتحقق من عائدات في الحافظات الفردية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لإعمال قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن التقرير المقبل لمجلس الصندوق المشترك معلومات عن مقترح ربط تقييم أداء الموظفين الفنيين بما يتحقق من عائدات في الحافظات الفردية (انظر أيضاً A/74/7/Add.14، الفقرة 35، و A/74/331، الجزء الثاني، المرفق التاسع).

45 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن 23 وظيفة في مكتب إدارة الاستثمارات كانت شاغرة، في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ويشمل ذلك 15 وظيفة من الفئة الفنية و 8 وظائف من فئة الخدمات العامة، وأُبلغت بأن خمسة من موظفي مكتب إدارة الاستثمارات كانوا يتفاوضون، في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدل وظيفة خاصاً. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُوفى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بمعلومات مستكملة عن الوظائف الشاغرة وعن منح بدل الوظيفة الخاص في مكتب إدارة الاستثمارات.

46 - وتمثل الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف البالغة 27 979 000 دولار زيادة قدرها 630 500 دولار، أو بنسبة 2,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020 (A/75/9)، الجزء الثاني، الجدول 19). وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة الإجمالية المقترحة تعكس أساساً تغييرات تحت بنود الإنفاق المبينة أدناه.

47 - وستشمل تكاليف الموظفين الأخرى زيادة قدرها 1 691 500 دولار ستغطي تكاليف 21 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تشمل 17 وظيفة جديدة (هي 3 وظائف لموظفين لشؤون الاستثمارات (ف-4)، و 3 وظائف لموظفين لشؤون الاستثمارات (ف-3)، ووظيفة موظف مخاطر (ف-3)، ووظيفة موظف نظم معلومات (ف-3)، ووظيفتنا موظف معاون لشؤون الاستثمارات (ف-2/ف-1)، ووظيفة موظف قانوني معاون (ف-2/ف-1)، ووظيفة موظف مخاطر معاون (ف-2/ف-1)، ووظيفة موظف معاون لمراقبة الامتثال (ف-2/ف-1)، ووظيفة محاسب معاون (ف-2/ف-1)، ووظيفتنا موظف معاون لنظم المعلومات (ف-2/ف-1)، ووظيفة كبير مساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))؛ وتشمل أيضاً 4 وظائف مستمرة (هي وظيفتنا محاسب (ف-4)، ووظيفة محاسب (ف-3)، ووظيفة موظف نظم معلومات (ف-3)).

48 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفتين المقترحتين لموظفين معاونين لشؤون الاستثمارات (ف-2/ف-1) في مكتب ممثل الأمين العام ستساعدان في تنفيذ برنامج الاستثمار المستدام. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماماً بأن ثمة حاجة إلى موظفين معاونين لشؤون الاستثمارات لتقديم المساعدة في برنامج الاستثمار المستدام، بالنظر إلى أنه يُقترح أيضاً إنشاء وظيفة جديدة واحدة لموظف لشؤون الاستثمارات (ف-3) لأداء هذه المهمة. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الاستثمارات من فئة المساعدة المؤقتة العامة (ف-2/ف-1). وينبغي تعديل الموارد غير المتصلة بالوظائف وفقاً لذلك.

49 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الموظف القانوني المعاون (ف-2/ف-1) سيساعد في التعامل مع زيادة عبء العمل المتوقعة في مكتب إدارة الاستثمارات. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن زيادة عبء العمل المتوقعة تبرر إنشاء وظيفة جديدة لموظف قانوني معاون. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف قانوني معاون من فئة المساعدة المؤقتة العامة (ف-2/ف-1). وينبغي تعديل الموارد غير المتصلة بالوظائف وفقاً لذلك.

50 - وفيما يتعلق بالإنشاء المقترح لثلاث وظائف لموظفين لشؤون الاستثمارات (ف-3)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن قسم الاستثمارات في مكتب إدارة الاستثمارات يضم بالفعل ما مجموعه 27 وظيفة ثابتة لموظفين لشؤون الاستثمارات برتبتي ف-4 وف-3. وترى اللجنة الاستشارية أن بعض المهام الجديدة الإضافية التي من المقرر أن يؤديها شاغلو الوظائف المقترحة لموظفين لشؤون الاستثمارات (ف-3) ينبغي استيعابها في حدود الموارد المتاحة. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء اثنتين من الوظائف المقترحة لموظفين لشؤون الاستثمارات (ف-3)، إحداهما وظيفة في القسم الفرعي المعني بالأسهم العالمية والأخرى وظيفة في القسم الفرعي المعني بالإيرادات الثابتة. وينبغي تعديل الموارد غير المتصلة بالوظائف وفقاً لذلك.

51 - وستشمل مصروفات التشغيل العامة زيادة قدرها 798 900 دولار ستغطي أساساً الزيادات في تكاليف استئجار وصيانة أماكن العمل والزيادات في تكاليف الخدمات الإدارية المقدمة إلى مكتب إدارة

الاستثمارات (المرجع نفسه، الجدول 14، والفقرة 118 (ج) '1'). وبالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على ترتيبات الدوام المرنة وتكاليف الإيجار في نيويورك، تأمل اللجنة الاستشارية أن يتم استعراض الزيادة المقترحة في تكاليف استئجار وصيانة أماكن العمل من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات وأوجه كفاءة. وتأمل اللجنة أيضا أن تُقدّم معلومات إضافية عن ذلك إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، وأن تُدرج معلومات مستكملة بشأنه في سياق الميزانية المقترحة المقبلة.

52 - والزيادات المذكورة أعلاه ستقابلها جزئيا تخفيضات تحت بند الخدمات التعاقدية (500 416 1 دولار)، وسفر الموظفين (200 197 دولار)، وسفر الممثلين (300 87 دولار) (المرجع نفسه، الجدول 14).

مراجعة الحسابات

53 - تعكس الموارد المقترحة لمراجعة الحسابات في عام 2021 البالغة 300 945 1 دولار زيادة صافية قدرها 300 337 دولار، أو بنسبة 21 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وتتصل الزيادة أساسا بالاحتياجات المتعلقة بوظيفتين إضافيتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة هما: وظيفة كبير مراجعي حسابات (ف-5) ووظيفة محقق (ف-4) (المرجع نفسه، الفقرتان 133 و 134).

ترتيب تقاسم التكاليف

54 - يشير الأمين العام إلى أن تكلفة الخدمات المتصلة بلجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة التي يقدمها الصندوق تُقدّر بمبلغ 100 995 7 دولار بالنسبة لعام 2021. وسيوزع هذا المبلغ الإجمالي بين الميزانية العادية للأمم المتحدة من جهة والصناديق والبرامج من جهة أخرى على أساس آخر المعلومات عن عدد المشتركين (1,61 في المائة للميزانية العادية للأمم المتحدة و 9,38 في المائة للصناديق والبرامج). وتبلغ حصة الميزانية العادية من ذلك 4 885 000 دولار. وبالنظر إلى أنه قد تم بالفعل إدراج اعتماد قدره 300 956 4 دولار في إطار الباب 1 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، فإنه سيلزم إجراء تخفيض قدره 300 71 دولار في إطار الباب نفسه (A/C.5/75/3، الفقرات 4-6).

رابعاً - الحوكمة والإدارة

مركز أمين مجلس الصندوق المشترك

55 - قررت الجمعية العامة في قرارها 274/73 و 263/74 أن يكون أمين مجلس الصندوق المشترك مستقلاً تماماً عن الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية وممثل الأمين العام، وقررت أن يتبع أمين مجلس الصندوق المشترك لمجلس الصندوق المشترك مباشرة، مع تلقي الدعم الإداري من إدارة المعاشات التقاعدية ومكتب إدارة الاستثمارات، حسب الاقتضاء. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 263/74، إلى مجلس الصندوق المشترك أن يقدم في سياق تقريره المقبل مزيداً من المعلومات عن التدابير المتخذة لضمان استقلال أمين مجلس الصندوق.

56 - ويقترح مجلس الصندوق المشترك في تقريره الحالي تعديل المادة 7 من النظام الأساسي للصندوق لكي ينص على أن الأمين العام يعين أمين مجلس الصندوق المشترك، بناء على توصية من مجلس الصندوق المشترك (A/75/9، الجزء الثاني، المرفق السابع عشر). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن كلا من أمين مجلس الصندوق المشترك والرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية يختارهما

مجلس الصندوق المشترك ويعينهما الأمين العام. وأبلغت اللجنة أيضا بعدم وجود أي تسلسل إداري بين الوظائف. ويجري مجلس الصندوق المشترك التقييمات المتعلقة بهما. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه، بناء على ترتيب تم التوصل إليه في أوائل عام 2020، يقدم أمين المجلس خدماته إلى مجلس الصندوق المشترك واللجان التي يتمثل عملها أساسا في الإشراف و/أو الإدارة، مثل لجنة مراجعة الحسابات، والفريق العامل المعني بالحوكمة. وُزِدَت اللجنة الاستشارية بنص إعلان الوظيفة الشاغرة المتعلقة بمنصب أمين مجلس الصندوق المشترك (مد-1).

57 - وقرر مجلس الصندوق المشترك، في دورته الخامسة والستين، إنشاء لجنة لتخطيط تعاقب الموظفين من أجل مساعدة المجلس في اختيار كبار الموظفين، لتوصية الأمين العام بتعيينهم، ووضع منهجيات تقييم لتلك الوظائف، واتباع نهج استراتيجي طويل الأجل في تخطيط تعاقب الموظفين على مناصب كبار المسؤولين التنفيذيين بالصندوق. وقدمت لجنة تخطيط تعاقب الموظفين إلى مجلس الصندوق المشترك، في دورته السابعة والستين، أسماء أربعة مرشحين لشغل منصب أمين مجلس الصندوق. وقرر مجلس الصندوق المشترك، بتوافق الآراء، أن يوصي الأمين العام بتعيين أحد هؤلاء المرشحين (المرجع نفسه، الجزء الأول، الفقرات 349 و 362 و 363). وعُيِّن ذلك المرشح في أيلول/سبتمبر 2020.

مركز الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية

58 - قررت الجمعية العامة في قرارها 263/74 أن يحمل رئيس إدارة المعاشات التقاعدية لقب الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية. ويقترح مجلس الصندوق المشترك تعديل المادة 4 (أ) من النظام الأساسي للصندوق لكي تنص على أن الصندوق يتولى إدارته مجلس الصندوق المشترك، ولجنة للمعاشات التقاعدية للموظفين عن كل منظمة من المنظمات الأعضاء، وأمانة كل لجنة من هذه اللجان، ويتولى إدارته أيضا الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية. ويقترح مجلس الصندوق المشترك أيضا تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للصندوق لكي تنص على أن إدارة المعاشات التقاعدية (لا أمانة المجلس) هي التي تؤدي دور أمانة لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الجزء الثاني، المرفق السابع عشر).

59 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الرئيس التنفيذي يتولى مسؤولية إدارة الصندوق ويصادق على المدفوعات بموجب النظام الأساسي للصندوق. وبناء على الترتيب الحالي، يقدم الرئيس التنفيذي خدماته للجان التي يغلب عليها الطابع الفني مثل لجنة الاكتواريين. وقد رُودت اللجنة الاستشارية بنص إعلان الوظيفة الشاغرة المتعلقة بمنصب الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية (أ ع م).

60 - وتشير اللجنة الاستشارية مجددا إلى أنه، عملا بقراري الجمعية العامة 274/73 و 263/74، ينبغي أن يكون أمين مجلس الصندوق المشترك مستقلا تماما عن الرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية. وتأمل اللجنة أن يقدم مجلس الصندوق المشترك إلى الجمعية العامة مزيدا من التفاصيل بشأن استقلال أمين مجلس الصندوق المشترك، بما في ذلك مشروع اختصاصات أمين مجلس الصندوق المشترك والرئيس التنفيذي لإدارة المعاشات التقاعدية، فضلا عن تسلسلاتهما الإدارية، وتوصي بأن تطلب الجمعية من مجلس الصندوق المشترك أن يدرج معلومات عن ذلك في تقريره المقبل (انظر أيضا A/74/7/Add.14، الفقرة 22).

61 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم عمليات الاستقدام المتعلقة بجميع وظائف الصندوق الثابتة/ المؤقتة وفقا للأحكام ذات الصلة من النظامين الأساسي والإداري للموظفين.

التعديلات الإضافية المقترحة إدخالها على النظام الأساسي للصندوق

62 - كان مجلس الصندوق المشترك قد اقترح في تقريره السابق تعديل المادة 6 من النظام الأساسي للصندوق بحيث تمنح موظفي الصندوق وموظفي أمانة كل لجنة من لجان المعاشات التقاعدية للموظفين من أن يُنتخبوا أو يُعيّنوا في لجنة المعاشات التقاعدية للموظفين، وبحيث تمنعهم من عضوية مجلس الصندوق المشترك (A/74/331، الجزء الثاني، المرفق الحادي عشر). وقررت الجمعية العامة، في قرارها 263/74، إرجاء تعديل المادة 6 من النظام الأساسي للصندوق، وأشارت إلى الفقرة 25 من قرارها 274/73، وحثت مجلس الصندوق المشترك على الانتهاء من وضع مدونةٍ شاملة لقواعد السلوك تنطبق على جميع أعضاء مجلس الصندوق، ووضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالأخلاقيات، والإبلاغ عن ذلك في تقريره المقبل. ويقترح مجلس الصندوق المشترك، في تقريره الحالي، مجدداً تعديل المادة 6 من النظام الأساسي للصندوق، ويذكر أنه وافق على إضافة فرع جديد في النظام الداخلي هو الفرع زاي المتعلق باعتماد مدونة لقواعد السلوك في مجلس الصندوق المشترك (A/75/9)، الفصل الثاني، الفقرة 10 (ع).

63 - وكان مجلس الصندوق المشترك قد اقترح أيضاً، في تقريره السابق، تعديل المادة 48 من النظام الأساسي للصندوق بحيث تحصر اختصاص محكمة الأمم المتحدة للاستئناف تجاه الصندوق في المسائل التي تمس المشاركة، وفترة الخدمة المحسوبة في المعاش التقاعدي، والاستحقاقات وتكون ناشئة عن قرارات اتخذتها اللجنة الدائمة متصرفاً باسم مجلس الصندوق المشترك (A/74/331، الجزء الثاني، المرفق الحادي عشر). وقررت الجمعية العامة، في قرارها 263/74، إرجاء تعديل المادة 48 من النظام الأساسي للصندوق، وطلبت إلى مجلس الصندوق المشترك تقديم مزيد من التحليل والتوضيح بشأن التعديل المقترح، ولا سيما دراسة الأثر المحتمل على إمكانية لجوء الموظفين والمشاركين في الصندوق إلى الانتصاف لدى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، وآثاره القانونية المحتملة، والإبلاغ عن ذلك في سياق التقرير المقبل للمجلس. ويقترح مجلس الصندوق المشترك، في تقريره الحالي، مجدداً تعديل المادة 48 من النظام الأساسي للصندوق. وترد التوضيحات المتعلقة بالتعديل المقترح، على وجه الخصوص، في الفقرات من 387 إلى 392 من الجزء الأول من تقرير مجلس المعاشات التقاعدية (A/75/9).

64 - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد رأيها القائل بأن اعتماد التعديلات المقترحة إدخالها على النظام الأساسي للصندوق ستكون له آثار قانونية، وتأمل بالتالي في أن تنظر الهيئات المختصة بالجمعية العامة في هذه التعديلات (انظر أيضاً A/74/7/Add.14، الفقرة 38، و A/73/489، الفقرة 14).

دراسة بشأن الإدارة

65 - يشير مجلس الصندوق المشترك إلى أنه، عملاً بقرار الجمعية العامة 74/263، استعان بشركة استشارية تتمتع بالخبرة في المسائل المتعلقة بإدارة صناديق المعاشات التقاعدية (هي شركة Mosaic Governance Advisors) لتقديم تقرير عن إدارة الصندوق. وقرر مجلس الصندوق المشترك، في دورته السابعة والستين، أن يستعرض الفريق العامل المعني بالحوكمة التقرير وأن يقدم توصياته إلى الدورة المقبلة

لمجلس الصندوق المشترك (A/75/9)، الجزء الأول، الفقرات 288 و 315 و 414). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المقرر أن يعقد مجلس الصندوق المشترك دورة مكرسة لمسائل الإدارة في شباط/فبراير 2021. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات مستكملة عن ذلك في التقرير المقبل لمجلس الصندوق المشترك.

خامسا - عضوية لجنة الاستثمارات

66 - تنص المادة 20 من النظام الأساسي للصندوق على أن الأمين العام يعين أعضاء لجنة الاستثمارات بعد التشاور مع مجلس الصندوق المشترك واللجنة الاستشارية، على أن تقرّ الجمعية العامة هذا التعيين. وبناءً على ذلك، أبلغ الأمين العام مجلس الصندوق المشترك واللجنة الاستشارية بمقترح تعيين أربعة أعضاء كأعضاء عاديين لفترة ثلاث سنوات، وإعادة تعيين عضو مخصص لفترة سنة واحدة، وتعيين رئيس جديد للجنة الاستثمارات لفترة سنة واحدة. ووفقاً للإجراء المتبع، أبلغت اللجنة الاستشارية الأمين العام بأرائها بشأن المقترح في رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ووافقت اللجنة الاستشارية على المقترح وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في مجال التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، وتأمل أن يستمر بذل جميع الجهود الممكنة لضمان احترام هذه المبادئ في الترشيحات المقبلة. وفيما يتعلق بالمرشحين للجنة الاستثمارات الذين يحملون جنسيات متعددة، أعربت اللجنة الاستشارية عن رأي مفاده أنه ينبغي، من حيث المبدأ، اختيار جنسية واحدة فقط من تلك الجنسيات لدى التعيين.

سادسا - خاتمة

67 - ترد توصيات وقرارات مجلس الصندوق المشترك التي تتطلب من الجمعية العامة البت فيها في الفقرة 9 من الفصل الثاني من تقريره (A/75/9). وترد التعديلات المقترحة إدخالها على النظام الأساسي للصندوق في المرفق السابع عشر للجزء الأول من التقرير.

68 - وإذا وافقت الجمعية العامة على مقترحات وتوصيات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، سيعكس الاعتماد المخصص في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 تخفيضاً قدره 71 300 دولار.

69 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في هذا التقرير، بأن توافق الجمعية العامة على توصيات مجلس الصندوق المشترك. وتأمل اللجنة في أن تُزوّد الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، بمعلومات عن الآثار المالية المترتبة على توصياتها.